العرب
الجمعة 2020/01/31
السنة 42 العدد 11603

قنوات لبنانية تغامر بخسارة جمهورها بتشفير إرسالها

هل يدفع اللبنانيون اشتراكا مقابل برامج مستنسخة من قنوات عربية

يرى متابعون أن قرار القنوات اللبنانية بتشفير إرسالها مغامرة غير محسوبة العواقب نظرا للأوضاع المادية المتدهورة للبنانيين في هذه الفترة، إضافة إلى أن محتوى هذه القنوات لا يشجع الجمهور على الدفع من أجل مشاهدتها.

أعباء جديدة على اللبنانيين

بيروت - قررت عدة قنوات فضائية لبنانية تشفير إرسالها وفرض مقابل شهري على المواطنين لمشاهدة بثها، في خطوة أثارت جدلا واسعا منذ سنوات، ليأتي تطبيقها في وقت تعاني فيه البلاد من أزمة اقتصادية وسياسية قاسية، مما يدفع للتساؤل حول إمكانية نجاحها في حل مشكلات هذه القنوات.

وبدأ بث الإعلان الترويجي في قنوات "إل.بي.سي.إي" و"الجديد" و"أو.تي.في"، ويجب على المواطنين الراغبين في مشاهدة بثها أن يشتركوا سواء عبر شركة Cablevision أو عبر موزع الكابل في منطقتهم وذلك مقابل بدل شهري يبلغ 4 دولارات أميركية لكل مشترك عن باقة المحطات اللبنانية التي دخلت عصر التشفير وتتوزع كالآتي: دولار ونصف الدولار لكل من "إل.بي.سي.إي" و"الجديد" ودولار واحد لـ"أو.تي.في".

محمد قواص

عدد الفضائيات في لبنان يتجاوز احتمال السوق الداخلي

وبدأ الحديث حول تشفير بث القنوات اللبنانية منذ عامين بين أصحاب المحطات، وقد تم إنشاء شركة (LDN) "إل.دي.إن" التي تجمع الـ"إل.بي.سي.إي" و"الجديد" و"أو.تي.في" و"المستقبل" التي خرجت من الاتفاق نتيجة توقفها.

ومنذ ذلك الوقت اعتبر كثير من المتابعين أن العملية غير قانونية وهي انتهاك لقانون الإعلام المرئي والمسموع في لبنان، وقال الخبير المحلف في الاتصالات والألياف البصرية سليمان فرح خلال برنامج تلفزيوني على تلفزيون لبنان الرسمي، إنه بحسب التراخيص المعطاة للقنوات اللبنانية، لا يسمح القانون لها أن تقوم بالتشفير.

وبدورها لفتت المحامية هيام جعفر إلى أن هذا القطاع تسوده الفوضى كما أنه لا يوجد قانون يرعى عمل أصحاب الكابلات، وأشارت إلى أن هناك بعض الشركات تسعى إلى قيام تكتل من أجل تأسيس شركات للقيام بعمل تجاري في ما بينها، وطالبت الوزارات المختصة بالتحرك فورا لوقف هذا الموضوع إلى حين أن تتم قوننته.

لكن لم يتم اتخاذ أي إجراء قانوني بهذا الخصوص، والتشفير مازال ممنوعا، غير أن الظروف السياسية الراهنة سمحت لأصحاب القنوات الفضائية بتجاوز القانون، بعد وعود سياسية بإصدار مرسوم من مجلس الوزراء يعدّل القانون السابق.

ويعتبر مختصون أن الخيارات أمام القنوات الفضائية اللبنانية أصبحت شبه معدومة في ظل الانهيار الاقتصادي وندرة إيرادات الإعلانات حيث وصل الأمر بالنسبة إلى قناة "إل.بي.سي.إي" إلى عدم قدرتها على دفع رواتب العاملين لديها بشكل كامل، وهي الآن تدفع ثلث راتب للموظفين فيها باستثناء العاملين في قسم الأخبار الذين لا يزالون يتقاضون نصف راتب، ولا أحد يعلم إلى متى يمكن أن يستمر الوضع على ما هو عليه سواء بالنسبة إلى الإدارة ودفع جزء من الراتب أو بالنسبة إلى العاملين بالقبول بهذا الوضع.

ويرى الإعلامي اللبناني محمد قواص أن لجوء بعض الفضائيات إلى تشفير البث، وبالتالي الذهاب إلى خيار المشاهدة المدفوعة، يعبر عن اعتراف لأول مرة بأن عدد الفضائيات في لبنان يتجاوز قدرة السوق الداخلي على تحملها. ويكشف الأمر أن الإعلام اللبناني بشكل عام، والذي يعاني في السنوات الأخيرة من أزمة حقيقية أدت إلى إقفال صحف وضغط ميزانيات صحف أخرى، قد تجاوز مرحلة الاستفادة من المال السياسي العربي الذي كان يتدفق على لبنان في عقود سابقة.

وأضاف قواص في تصريحات لـ"العرب" "لا شك أن رواج الإعلام الخليجي أفقد الفضائيات اللبنانية لزوميتها، كما أن سقوط لبنان تحت هيمنة حزب الله والأجندة الإيرانية جرده من خصوصياته بالنسبة للممولين العرب. وفي ما عدا التمويل الإيراني المباشر لقناة وبعض 'الفضائيات الصديقة'، فقد بات واضحا أن المال السياسي الخليجي لم يعد مهتما بالمشهد الإعلامي اللبناني وفضائياته".

وأشار إلى أن "سوق الإعلان الخليجي قد تراجع بدوره في لبنان على نحو يجبر الفضائيات على اللجوء إلى وسائل تفرض على المشتركين تمويل الشاشات التي يتابعونها. ولا توجد معطيات كافية حاليا للتأكد من نجاح هذا الخيار بالنظر إلى أن المنتجات التلفزيونية اللبنانية تواجه منافسة كبرى من قبل فضائيات عربية مازال المشهد الفضائي يتيحها مجانا".

ومن جهتها، اكتفت قناة "إم.تي.في" بمراقبة الأوضاع بحذر في انتظار ما ستؤول إليه تجربة القنوات التي اتخذت خطوة التشفير، ويعلل متابعون ذلك بعدة أسباب، أولها الأوضاع الاقتصادية السيئة للبنانيين والشك في قدرتهم على دفع مبالغ مقابل مشاهدة بث القنوات المحلية المشفرة.

والسبب الثاني هو أن الخطوة بحد ذاتها مغامرة فما الذي سيدفع المشاهد للدفع من أجل مشاهدة محتوى متوفر في قنوات أخرى، حيث يقول البعض إن برامج القنوات اللبنانية في غالبيتها نسخ مكررة من بعضها البعض، ويعاد عرض المسلسلات الدرامية على قنوات أخرى.

ويعتقد متابعون أن القنوات الأخرى غير المشفرة ومنها "إم.تي.في" قد تجذب المعلنين بشكل أكبر، خصوصا أنها سوف تستقطب جمهور القنوات المشفرة الذي لا يرغب بالدفع مقابل مشاهدة البث.

وذكرت مصادر في "إم.تي.في" أن وضع اللبنانيين اليوم لا يسمح بتحمّل أعباء إضافية وذلك رغم كل ما تعانيه التلفزيونات اللبنانية، ولذلك فستُبقي القناة بثها مجانيا حتى إشعار آخر.

وجاءت ردود فعل اللبنانيين على قرار التشفير سلبية، إذ شهدت مواقع التواصل الاجتماعي تفاعلا حول الموضوع وأكدت التعليقات على رفض دفع أي مبلغ إضافي، واعتبرت البرامج التي يتم عرضها على هذه القنوات لا تستحق الدفع لمشاهدتها، كما أن غالبية البرامج مستنسخة عن تلفزيونات عربية متاحة مجانا للمشاهدين.

ومؤخرا انتقلت معظم القنوات اللبنانية من قمر 'نايل سات' إلى 'عربسات'. وأكدت مصادر أنّ أسباب الانتقال مادية بالدرجة الأولى، نظرا لعدم قدرة هذه القنوات على تسديد إيجار الحجوزات على القمر المصري، واعتبار البث عبر "عربسات" أقل تكلفة.

وأضافت أنّ "تقديم عربسات عرضا مغريا للقنوات اللبنانية بعدما منحتها فترة بث مجاني، شجّع على تلقّف هذه المبادرة، خصوصا أن لبنان يمرّ بضائقة اقتصادية ومالية غير مسبوقة تنعكس بشكل كبير على المؤسسات الإعلامية التي باتت مهدّدة في مصيرها".

وأشارت المصادر إلى أنّ الضائقة المالية التي تعاني منها وسائل الإعلام ليست مرتبطة فقط بالأزمة الراهنة والتحرّكات الشعبية، بل تعود في جوانب كثيرة منها إلى ابتعاد المعلنين وغياب المال السياسي.

مجزرة وظائف جديدة في «بي.بي.سي» لتوفير متطلبات الجمهور الرقمي

لندن - أعلنت هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" إلغاء 450 وظيفة في أقسام التحرير، بموجب خطط لتوفير 80 مليون جنيه إسترليني بحلول عام 2022.

ويأتي هذا الإعلان ضمن خطة "تحديث" للتأقلم مع التوجهات الجديدة للجمهور قبل مفاوضات يتوقع أن تكون صعبة سياسيا حول تمويل وسيلة الإعلام السمعية البصرية البريطانية العامة.

وأعلنت مديرة الإعلام فران أنسووث في بيان "علينا تحديث قسم الأخبار للعقد المقبل بشكل يساهم في توفير مبالغ كبيرة"، موضحة أنه نتيجة لهذه التغيرات سيتم إلغاء 450 وظيفة.

> «بي.بي.سي» تريد إلغاء الازدواجية والاستثمار أكثر في الرقمي مع نسخة جديدة من تطبيقها «بي. بي.سي نيوز»

وقالت أنسووث "على 'بي.بي.سي' أن تتأقلم مع التغييرات في طريقة متابعتنا من الجمهور. علينا التأقلم والتحقق من أننا لا نزال وسيلة الإعلام الأكثر مصداقية في العالم وخصوصا التحقق من أن نكون الأكثر أهمية بالنسبة إلى الجمهور الذي لا يتابعنا اليوم".

وأضافت أن على هيئة الإذاعة البريطانية مواجهة التغيير الحاصل في الكتلة المستهدفة، وإعادة هيكلة "بي.بي.سي نيوز" خلال السنوات العشر القادمة، حتى تتمكن من توفير مواردها المالية.

وترغب "بي.بي.سي" في إلغاء الازدواجية بين مختلف قنواتها والاستثمار أكثر في الرقمي مع نسخة جديدة من تطبيقها "بي.بي.سي نيوز".

وأكد البيان أن هيئة الإذاعة البريطانية سوف تخفض عدد المحتويات المخصصة لبرنامج "نيوزنايت"، إضافة إلى إغلاق بعض المراكز في "بي.بي.سي تو" و"بي.بي.سي راديو 5" و"بي.بي.سي الخدمة الدولية".

وأوضحت "بي.بي.سي" أنها مرغمة على توفير 80 مليون جنيه (95 مليون يورو) بحلول 2022، وقد تم توفير نصف المبلغ فيما النصف الثاني سيتوفر بفضل التدابير المعلنة الأربعاء. وعليها التعويض عن إلغاء رسوم التلفزيون لمن تزيد أعمارهم عن 75 سنة اعتبارا من يونيو.

وتعتبر رسوم التلفزيون التي تبلغ (154،50 جنيها أي 178 يورو) المصدر الرئيسي لإيراداتها لكن تمويل "بي.بي.سي" سيخضع لمراجعة اعتبارا من 2022 في أجواء من التشنج مع السلطات البريطانية.

وأيد رئيس الوزراء بوريس جونسون الغاضب من تغطية الانتخابات التشريعية الشهر الماضي، خفض الرسوم وكذلك الغرامات بحق من لا يسددها ما بات يطرح تساؤلات حول تمويل هيئة الإذاعة البريطانية التي توظف 22 ألف شخص.

وفي ديسمبر الماضي، شن مقدم البرامج والسياسي البريطاني السابق تريفور فيليبس هجوما حادا على "بي.بي.سي"، متهما إياها بالتحيز ضد حزب المحافظين ورئيس الوزراء جونسون.

وفي مقال نشره بصحيفة "التايمز" البريطانية، انتقد فيليبس ما وصفه بالهوس الجنوني لدى "بي.بي.سي" بحياة بوريس جونسون الشخصية ومقالات مثيرة للجدل نشرها عندما كان يعمل بالصحافة.

وقال فيليبس إن "بي.بي.سي" تواجه أزمة وجود وتخاطر بحفر قبرها بيديها، كما انتقد مضايقات تعرضت لها مقدمة برامج بالشبكة بسبب وصفها للرئيس الأميركي دونالد ترامب بأنه عنصري. وفي 20 يناير أعلن توني هول المدير العام لـ"بي.بي.سي" استقالته "من أجل مصلحة المؤسسة".

وذكرت وسائل إعلام بريطانية عديدة أن استقالته أثارت غضب رئاسة الحكومة، لأن ذلك يسمح لديفيد كليمنتي رئيس مجلس إدارة المؤسسة الحالي بتعيين خلف هول وليس خلف كليمنتي الذي ستعينه السلطة.

وقالت ميشيل ستانسترايت، الأمينة العامة للاتحاد الوطني للصحافة في المملكة المتحدة، إن الانتقادات الضارة للغاية التي تواجهها المؤسسة تشكل خطرا على وجود "بي.بي.سي".

«بي بي سي» مرغمة على التوفير

مبادرة تونسية تطالب رئاسة الجمهورية بتطوير التواصل مع وسائل الإعلام

تونس - أطلق عدد من ممثلي وسائل الإعلام التونسية والمنظمات والهيئات الدستورية والناشطين في المجتمع المدني والمهتمين بالشأن العام مبادرة "أصوات التوانسة"، لحث مؤسسة رئاسة الجمهورية على المزيد من التفاعل وتطوير التواصل مع وسائل الإعلام ومكونات المجتمع المدني عبر آليات فعالة.

وأكد رؤساء الجمعيات والمنظمات ووسائل الإعلام الذين أطلقوا المبادرة، خلال مؤتمر صحافي الأربعاء في العاصمة تونس، أنه سيتم قريبا إطلاق منصة إلكترونية تفاعلية تنقل أصوات المواطنين ومختلف مكونات المجتمع المدني التونسي في الداخل والخارج ونقل مطالبهم إلى أصحاب القرار بمؤسسة رئاسة الجمهورية لتشمل في ما بعد مختلف المؤسسات السيادية والرسمية الأخرى مع الحرص على رصد رجع الصدى لهذه التفاعلات.

وقدم المشاركون في بداية الندوة لمحة عن المنصة، وأكدوا أن عملها سيكون مركزيا ومحليا في مختلف المناطق التونسية وشددوا على استقلالية المبادرة وحيادها وعدم انتمائها إلى أي طيف أو لون سياسي.

وحسب هذه الجمعيات، يأتي إنشاء المبادرة بناء على الحاجة الملحة إلى تطوير قنوات الاتصال والتواصل بين المؤسسات الرسمية والمواطنين ووسائل الإعلام ومكونات المجتمع المدني.

وتم توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين الجمعيات المعلنة للمبادرة، تتضمن الخطوات التنفيذية لهذه المبادرة المدنية.

وتوجه رؤساء هذه الجمعيات برسالة إلى الرئيس قيس سعيد، بيّنوا من خلالها ضرورة تطوير العلاقة مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام وحثوه على تحسين أطر وقواعد التعاطي معها.

> «أصوات التوانسة» منصة تفاعلية مفتوحة من أجل تعزيز الشفافية وحوكمة البيانات وتعزيز التفاعل مع ممثلي وسائل الإعلام

وقالوا في الرسالة "أصوات التونسيين اليوم غير قادرة على النفاذ إلى آذان مؤسسة الرئاسة ولا المشاركة في الاقتراح والمبادرة بسبب الحواجز الحائلة دون مختلف مكونات المجتمع المدني وممثلي وسائل الإعلام".

وذكرت أن المبادرة المدنية "أصوات التوانسة" هي منصّة تفاعلية مفتوحة بين مختلف مكونات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمواطن لتعزيز التفاعل بين القائمين على مؤسسة رئاسة الجمهوريّة ومحيطها المدني والمجتمعي. وهي نافذة من أجل تعزيز الشفافية وحوكمة البيانات والمعطيات.